من التأنيث بالتسمية فيشبه ما لا مدخل له في التأنيث وقد جاء عريان
غير مصروف في ضرورة الشعر تشبيها بباب غضبان قال
الشاعر ما وضع عشاء وهي تدعو أحشاشه يدي نفسها والموت عريان
ينظر وقال آخر ثم دون نسبة من حرق ومن
علم كأنه لامع عريان مسلوب وأما قول الآخر
وكانت بنو إنسان قومي دما ضرك فأضحت بنو إنسان قوما أعاديا فإن
إنسان اسم علم هاهنا وكذا قول الآخر لقطعت لحذروا
سنا علكم وشيطان إذ دعا بكم ويديب شيطان اسم علم ه

النوع الثالث ما في آخره ألف تأنيث مقصورة
أو ممدودة ولا فرق في المقصورة بين أن يكون على فعلى كبردى وعلى وبشكى
أو على فعلى كشعبي وأدبي أو على فعلى كحبلى وحروبي أو على فعلى كذكرى
ودجلى وطربى أو على فعلى كسلمى وقضويه وجرحى ومرضى وسكرى وعطشى
أو على فعالى كحبارى وجبارى وغرادى وغير ذلك وكذا لا فرق في الممدودة
بين أن يكون الوزن على فعلا كحمراء وسوداء وديمة وهطلاء وامرأة عقلاء والم
بين بها أفعلاء نعما وفضا وطرفا وأشيا عند الخليل وسيبويه أو على فعيلا
كالقطيعا القرب من التمر والملتشا للشهر الذي يقطع فيه التمر أو على
فعلا كرحضاء وغروا أو على فاعولاء كعاشوراء وتاسوعا أو على أفعلاء كأربعاء
وأصدقاء أو على فاعلاء كساتيا وقاصعاء وغير ذلك وهذا النوع لا ينصرف
عند جمهور النحاة للتأنيث ولزوم التأنيث لما التأنيث فظاهر وأما
لزوم التأنيث فإن الكلمة بنيت من أول أمرها على التأنيث ولم يستعمل مذكره
ثم طرأ عليها التأنيث كما في الثاني في لزوم التأنيث أم زائد على التأنيث فنزل
ذلك الأمر الزائد منزلة علة ثانية فكأنما اجتمع علتان في الكلمة واستدلوا
على لزومها بحبلى وحبالى وصحراء وصحارى وليس بحقيق لأن ألف الجمع ليست

ألف التأنيث بل هي منقلبة عن ياء منقلبة عن ألف التأنيث لأن قياس
الجمع كسر ما بعد ألف التكسير فحصل طلبا للخفة فانقلبت الياء ألفا
وقال أبو علي في الإيضاح إن حمراء انصرف للوصف والتأنيث عند
الجمهور لا أثر للوصف لأنه سبب زائد على المانع بدليل عدمه في صحراء
وقصباء وجباري وما أشبهها من الأسماء التي ليست بصفات وما صار إليه
أبو علي ليس بضعيف لأن الجمهور حملوا فعلان نحو سكران على فعلاء نحو حمراء
فأعطوه حكمها في منع الصرف مع ما بينهما من الاختلاف الظاهر في الصيغة
والتذكير والتأنيث فحملا على ما فيه ألف التأنيث وليس بصفة على
الصفة أقوى من حملهم لمناسبة التأنيث للتأنيث والصيغة في الحكم
للصيغة وإذا سمي بهذا النوع لم ينصرف للعلة المذكورة وهذا لك إذا نكر
بعد التسمية اتفاقا لقيام المانع من الصرف **النوع الرابع**
الجمع واعلم أن الجمع ثلاثة أقسام أحدها له نظير مخفوف في الآحاد كجمال
مثل ذات أو كهوب مثل سدوس للطيلسان عند سيبويه وعند الأصمعي اسم
القبيلة وكتب كطنب وحمر كقفل ولذلك لم يعتبر الصيغة والجمع فيه وحدهم كجمل
وغربان كسرحان وزعفان كسلطان ورمي مثل عطشى والثاني
أفعل وأفعال وإنما انصرفا لوجهين أحدهما أنهما قريبان من لفظ الواحد فإن
فعلا يقرب من أفعل وأفعالا يقرب من إفعال إذ ليس بينهما إلا تغير الحركة
والثاني أنهما قد جاء مفردين أما أفعال فقد قيل وصف المفرد به
في قولهم ثوب أسمال وبرمة أعشار والوصف يقتضي مناسبة الصفة للموصوف
في الإفراد وأما أفعل فقد جاء أفرح اسم المكان الذي اجتمع فيه الجماد
قال الشاعر كأن بأموسى عشية أدوح نطف يلعن إلى كلم
مرازبة وأمد اسم مكان قال امرؤ القيس تطاول ليلك
بالأثمد ونام الخلي ولم ترقد ودعوى أن المكان مسمى بالجمع على خلاف الأصل

Copyright © King Saud University